

تحرك عاجل

جلسة محاكمة لناشطة في مجال حقوق المرأة تقبع خلف القضبان

من المقرر أن تُعقد في 26 مايو/أيار 2025 جلسة محاكمة لمدربة اللياقة البدنية والناشطة في مجال حقوق المرأة مناهل العتيبي، حيث ستمثل أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية، وهي محكمة أنشئت لمحاكمة القضايا المتعلقة بالإرهاب. وتقبع مناهل العتيبي خلف القضبان منذ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا بالسجن لمدة 11 عامًا على مناهل العتيبي لإدانتها بارتكاب "جرائم إرهابية"، بعد أن مثلت في محاكمة سرية. ولا يزال الغموض يكتنف طبيعة الجلسة المقبلة، حيث لم يتضح بعد إذا ما كانت جلسة استئناف أم أنها جلسة لقضية منفصلة. اتُهمت بدايةً بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ثم وُجِّهت إليها لاحقًا تهمة إضافية بموجب قانون مكافحة الإرهاب بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، وكذلك نشر الصور عبر تطبيق سناب تشات وهي داخل مركزٍ للتسوق بدون ارتداء عباءة. وتعرضت للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على يد السلطات السعودية، بالإضافة إلى الاختفاء القسري.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه

وليد بن محمد الصمعاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي: 11472، صندوق بريد: 7775

البريد الإلكتروني: minister-office@moj.gov.sa

معالي الوزير، تحية طيبة وبعد،

أشعر القلق البالغ إزاء مواصلة الاحتجاز التعسفي للناشطة في مجال حقوق المرأة ومدربة اللياقة البدنية مناهل العتيبي، البالغة من العمر 30 عامًا. وقد أبلغت مناهل العتيبي أسرتها أنه من المقرر أن تُعقد جلسة محاكمتها القادمة يوم 26 مايو/أيار 2025 أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. وهي محكمة أنشأت للنظر

في القضايا المتعلقة بالإرهاب بموجب القانون السعودي. وقد ترأس قضاة هذه المحكمة محاكمات فادحة الجور وأصدروا أحكامًا مطولة بالسجن تصل لعقودٍ من الزمن، وأحكامًا بالإعدام بحق أشخاصٍ احتُجزوا بسبب التعبير عن آرائهم.

وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على مناهل العتيبي بالسجن لمدة 11 عامًا لإدانتها بـ"جرائم إرهابية"، بعد محاكمة سرية انتهت بأن ثبتت إدانتها بموجب المادتين 43 و44 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في المملكة. ولم تتمكن أسرته من الاطلاع على وثائق المحكمة أو الأدلة المقدمة ضدها. ومن غير الواضح ما إذا كانت الجلسة المقررة في 26 مايو/أيار 2025 ستكون جزءًا من عملية الاستئناف أم أنها تتعلق بقضية منفصلة. وتعرض السلطات قيودًا على تواصل مناهل العتيبي مع عائلتها، حيث تخضع اتصالاتهم للمراقبة، الأمر الذي حال دون تمكنها من إطلاعهم على تفاصيل إجراءات محاكمتها.

وكانت مناهل العتيبي قد أُعتقلت في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وأُتهمت بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب نشر وسوم داعمة لحقوق المرأة على منصة إكس ونشر صور على تطبيق سناب تشات، تظهر فيها داخل مركز للتسوق وهي ترتدي ملابس "غير محتشمة". ووفقًا لوثائق المحكمة التي أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أُتهمت مناهل بـ"إنتاج وإرسال محتوى فيه مجاهرة بالمعصية وتحريض لأفراد المجتمع والفتيات على استهجان المبادئ الدينية والقيم الاجتماعية والمساس بالنظام العام والآداب العامة وبثه على حسابها على إكس (تويتر سابقًا)"، مخالفةً بذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

علاوةً على تعرضها للاختفاء القسري لفترات طويلة تصل لأشهر، كان آخرها بين 15 ديسمبر/كانون الأول 2024 و15 مارس/آذار 2025، تعرضت مناهل العتيبي أيضًا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سجن الملز. وتعاني مناهل العتيبي من التصلب اللويحي، وهو اضطراب عصبي مزمن. وفي آخر اتصال هاتفي لها مع عائلتها في 11 مايو/أيار 2025، قالت إنها تعاني من ألم شديد في ساقها. وكانت قد أعربت قبل عام، في أبريل/نيسان 2024، عن قلقها من احتمال أن تكون ساقها مكسورة. ولم تتلقَ الرعاية الطبية اللازمة.

أُحتم على أن تأمروا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن مناهل العتيبي؛ حيث إن السبب الوحيد لإدانتها هو ممارستها لحقها في حرية التعبير. وريثما يُفرج عنها، يجب السماح لها فورًا بالحصول على الرعاية الطبية، وإجراء تحقيق نزيه في مزاعم تعرضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نظرت المحكمة الجزائرية بالرياض في البداية في قضية مناهل العتيبي. وتستند التهم الموجّهة إليها إلى منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت "مناهضة للأنظمة والقوانين التي تتعلق بالمرأة"، بطرق تضمنت الدعوة إلى #إسقاط_الولاية. وفي 23 يناير/كانون الثاني 2023، قضت المحكمة الجزائرية أن هذه القضية ليست من اختصاصها للنظر فيها وأحالتها إلى، محكمة مكافحة الإرهاب، المحكمة الجزائرية المتخصصة، ذات السمعة السيئة، في العاصمة الرياض. ودأبت المحكمة الجزائرية المتخصصة على استخدام أحكام مُبَهَمَة من نظامي مكافحة جرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب، التي تساوي بين التعبير السلمي و"الإرهاب". وقد وثّقت منظمة العفو الدولية كيف تشوب انتهاكات حقوق الإنسان كل مرحلة من مراحل العملية القضائية لدى المحكمة الجزائرية المتخصصة. ومنذ عام 2018، احتجزت السلطات السعودية تعسفًا ناشطات لحقوق المرأة السعودية كُن يناضلن من أجل إنهاء ولاية الرجل، وحصول المرأة على حق قيادة السيارة في المملكة. ونكّرت ناشطات لحقوق المرأة أنهن تعرضن للتحرش الجنسي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أثناء استجوابهن. وتخضع أولئك اللاتي أُفرج عنهن لأوامر المنع من السفر ولقيود على حريتهن في التعبير.

قبل حادثة الاختفاء القسري الأخيرة بين 15 ديسمبر/كانون الأول 2024 و15 مارس/آذار 2025، كانت السلطات السعودية قد أخفت مناهل العتيبي قسرًا لمدة تجاوزت خمسة أشهر من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 حتى أبريل/نيسان 2024. وفي 14 أبريل/نيسان 2024، اتصلت بأسرتها، وأخبرتها بأنها مُحْتَجَزَة رهن الحبس الانفرادي في سجن الملز، وأن ساقها مكسورة بعدما تعرضت للضرب المبرح، وأنها لا تحصل على رعاية طبية.

وفي سبتمبر/أيلول 2024، أي بعد شهر من احتجازها مجددًا بمعزل عن العالم الخارجي، تمكنت من الاتصال بأسرتها وزعمت أنها أُحْتَجَزَتْ رهن الحبس الانفرادي لمدة شهر كامل وتعرضت للضرب على أيدي حراس السجن ومن معها من السجينات. وأخبرت أسرتها أيضًا أنها أرغمت على تنظيف المراحيض، وأنه على الرغم من إخراجها من الحبس الانفرادي للاتصال بأسرتها، هدّتها سلطات السجن بالزجّ بها مجددًا إلى الحبس الانفرادي. وقالت شقيقتها فوزية العتيبي لمنظمة العفو الدولية إنها تعتقد أن السبب

الوحيد وراء السماح لمناهل أخيراً بإجراء اتصال هاتفي هو إبلاغ رسالة لأسرتها بأن عليهم الكف عن الحديث علناً عن سجنها.

تعاني مناهل العتيبي من مرض التصلب اللويحي، وهو اضطراب عصبي مزمن، قالت عائلتها إنه أصابها بعدما شهدت حادثة اعتقال شقيقتها الكبرى مريم العتيبي. واحتُجزت مريم العتيبي، وهي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان وناشطة ضد نظام ولاية الرجل، في 2017 لمدة 104 أيام بسبب دفاعها عن حقوق المرأة، وتخضع حالياً لحظر السفر، إلى جانب القيود المفروضة على ممارستها لحقها في حرية التعبير.

كما واجهت فوزية العتيبي، شقيقة مناهل العتيبي الأخرى، تهماً على خلفية نشاطها في مجال حقوق المرأة. ففي القضية ذاتها التي رفعتها النيابة العامة ضد مناهل أمام المحكمة الجزائرية بالرياض، اتهم النائب العام فوزية العتيبي "بقيادة حملة دعائية لتحريض الفتيات السعوديات على استهجان المبادئ الدينية والتمرد على العادات والتقاليد بالمجتمع السعودي"، واستخدام وسم "تدعو من خلاله إلى التحرر وإسقاط الولاية". ووُرد في وثيقة المحكمة، التي أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أنه سيصدر أمرٌ منفصل باعتقال فوزية العتيبي. وفرت فوزية العتيبي من السعودية خوفاً من الاعتقال بعد استدعائها للاستجواب في 2022.

وعلى غرار حالة مناهل العتيبي، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة مرة أخرى بعد استئناف الحكم، في 25 يناير/كانون الثاني 2023، على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة لينز وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 عاماً، يليها حظر السفر لمدة مماثلة. وأدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة سلمى الشهاب بتهمة متعلقة بالإرهاب بعد محاكمة فادحة الجور بسبب نشرها تغريدات داعمة لحقوق المرأة. وفي 25 سبتمبر/أيلول 2024، حُفَّت المحكمة الجزائرية المُتخصِّصة الحكم الصادر ضد سلمى الشهاب من السجن 27 سنة يليها حظر السفر لمدة مماثلة إلى السجن أربع سنوات، وأربع سنوات إضافية مع وقف التنفيذ. وفي 10 فبراير/شباط 2025، أُطلق سراحها بعدما قضت فترة حكمها.

ويتعرض جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة والصحفيين المستقلين والكتاب، والنشطاء الآخرين في البلاد تقريباً للاحتجاز التعسفي أو يخضعون لمحاكمات جائرة مُطوّلة، معظمها أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة، أو يُفْرَج عنهم بشروط من بينها المنع من السفر وفرض قيود أخرى تعسفية على ممارسة حقوقهم الأساسية، كحقوقهم في ممارسة أنشطتهم السلمية.

ومنذ 2013، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات 86 شخصاً لُوحقوا قضائياً بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء سياسيون سلمييون، وصحفيون، وشعراء، ورجال دين. ومن بين هؤلاء، تعرَّض 40 شخصاً

للملاحقة القضائية بسبب التعبير السلمي عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتُدرِك منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لهذه الملاحقات القضائية من المرجح أن يكون أعلى بكثير من العدد المُعلن.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الإنكليزية أو العربية.
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 12 أكتوبر/تشرين الأول 2025
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: مناهل العنبي (صيغ المؤنث).

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/8490/2024/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/8490/2024/ar)